التّعليل الصّوتي للمتنـــازعات في العربيّة بين التّدبير والتّقدير

د. سعـاد بسنـاسي
جامعة وهران السّانية

تمهيـد

إنَّ الإنسان كائن حيٌّ معبِّر ناطق، يفكِّر باللغة ويعبِّر بها، وهو فـوق ذلك يعبِّر عن اللّغة باللّغة؛ ومن هنا كانت إشكالية اللّغة؛ فكانـت إنسـانًا وكان الإنسان لغةً؛ ومن جميع ما قيـل عـن اللّغـة وبهـا وفيهـا، والعربيَّـة منها، تبرز اللّغة مخلوقاً حيًّا غير منفصل عن مخلـوق حـيّ، والعربيَّـة لغـة الإنسان العربي.

ولمَّا كان العربي في بداوته يعـيش في سـعة مـن المكـان والزَّمـان، وفي ضيق من المتعة والمتاع، كانت اللّغة تعوِّضه مـا يعـوزه؛ وكانـت ولا تـزال تسايره في جميع أطـواره وتطوّراتـه، إلى أن بـدأ يسـتقر ويسـتكين، ويمـدّ خيوط حياته لمن معه في دنياه ومحيطه؛ ولكن مدّ الخيوط، كان من أجل مـدّ سـلطانه لإشـباع رغباتـه وقضـاء حاجاتـه، فكـان يسـارع بـالحرب (الاستباقيَّة) على ما ارتآه المحدثون ولسان حاله يقول:

طُغَاةٌ ظَالِمينَ وَمَا ظُلِمْنَا وَلَكِنَّا سَنَبْدَأُ ظَالِمينَا[1]

كان هذا منطق العربي ومنطلقه، وتصوّره في معاملاته لمن معـه في بداية حياته؛ حركات ونزاعات وتحوّلات غير منتهيـة. ومـن هـذا المنظـور بنى أسرته الاجتماعيَّة، ومـن هـذه الصّـورة انتقلـت صـورته وتصـوّره للحياة إلى كلّ من معـه، وأوَّل مـا كـان معـه ورافقـه في كـلِّ ذلـك لغتـه فارتسمت صورته فيها حركاتها أكثر من سكونها، والفـتح يفـوق الضّـم والكسر، لما في معنى الضمّ من قبض وفي الكسر من تبعيَّة.

ومن هنا نقول: اللّغة والإنسان كـلٌّ متكامـلٌ، هـي منـه وهـو منهـا والكلّ يحارب ويصارع وينازع من أجـل البقـاء، والبقـاء للصَّـالح المتحـرِّك النَّافع المنتفع دوما. ومن هنا، كان الصِّراع من أجل إثبـات الوجـود، هـو

صراع في داخل المتحرّكات من جهة، وصراع داخل السّكنات من جهة ثانية، وصراع بين المتحرّكات والسّاكنات من جهة ثالثة؛ وكل عنصر في صراع مع الآخر من أجل إثبات موقعه في المكان أو الزّمان أو هما معاً. وجاء في القرآن الكريم، آيات عديدة عن الاستبدال والهلاك، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمَ اَهْلَكْنَا مِنْ قَبَلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا، وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْناً آخَرِينَ﴾[3] ومن معاني القرنِ (الأمّة تأتي بعد الأمّة)[4] في أزمنة متفاوتة التّقدير والجمع قرون.

وفي جميع ما يصيب المخلوقات من تبدُّل وتغيُّر، نتيجة إيجابية؛ لما ينتج عنها من تطوُّر وتجديد ومسايرة لواقع الحياة. وهذه الظّواهر يشترك فيها الإنسان واللّغة، ودراستنا للّغة من هذه النّظرة، تُوصِلنا إلى معرفة أصول حياة الإنسان العربي وتطوّرها؛ وفي محاولة منّا للوصول إلى ذلك أو بعضه، عقدنا هذا البحث بعنوان المتنازعات الصّوتيّة، لتتبُّع دلالة التّنازع ووظيفته في العربيّة، ثمّ تحديد تنازع الصّوائت في مواقع الصِّيغ والتّراكيب، وأهمية التّدبير وإعمال الفكر في تحديد العلامة المناسبة في الموقع الأنسب.

خلفيّات المفهوم:

التّنازع في مفهومه اللّغوي العامّ يوحي بالرّفض وعدم الرِّضى عن واقع متمثّل في ظاهرة من الظّواهر، ومن بناء صيغته ووزنها الصّرفي (تفاعل) نفهم أنّ العمليّة يتجاذبها طرفان يدلُّ على ذلك زيادة (ألف المشاركة وتاء الرّغبة) على أصل الصِّيغة، والتّنازع في مجال اللغة هو أن يتوجّه عاملان إلى معمول واحد متأخِّر أو أكثر[5] ونحن نرى أنّ فحوى دلالة هذا المفهوم منحصرة في مجال القاعدة النحويّة الإعرابيّة، مع أنّ ما نريده من الحديث عن دلالة التّنازع ووظيفته، هو النّظر إليه من جانب إقامة العلاقة الصّوتيّة بين النّاطق والمنطوق.

ولا أحد منَّا ينكر ما بداخله من نزاع وتنازع، بين مختلف الطَّاقات والقدرات الكامنة فيه، وما يعانيه من صعوبات عند محاولة ترجيح موقف أو رأي أو فكرة، وما يلاقيه من نزاع بين فكره وعاطفته، وبين ما يخفي وما يعلن. كلُّ ذلك نزاع وتنازع في رأينا، ونؤكِّد بهذا ما قلناه من قبل وهو إنَّ التَّنازع شكله رفض واعتراض، وموضوعه اختلاف وخلاف، ولا يكون ذلك إلاَّ من جهتين بينهما تقاطع واعتراض. وظاهر هذا في اللّغة أنَّ أحد العناصر الصَّوتيَّة، يدَّعي أنَّه ليس في موضعه، أو أنَّ مجاله أوسع ممَّا هو فيه، أو أنَّ له من القدرات ما يؤهِّله لأن يشارك غيره في موضعه تثبيتا لموقعه وإثباتا لقدرته، وتمديدا لمجال سلطانه. ومن هذه النَّظرة، فتح اللّغويون في مجال التَّقعيد بابا سمَّوه "ما يجوز فيه الوجهان فما فوق".

وفي تراثنا العربي صيّغ كثيرة يجوز نطق أحد عناصرها بطريقتين، ويقال فيه وجهان، وما يسمح فيه بأكثر من ذلك ما سمَّوه المثلثات[6] ومن المباني ما يتَّسع مجال النّطق فيه ويتنوَّع إلى سبع طرائق كالبسملة[7] وكل أداء احتمل غيره يسمَّى تنازعا، ونحن نسعى هنا إلى البحث عن علل التَّنازع من وجهة نظر صوتيَّة، ونعمل في التَّحليل بالتَّعليل لا بالتعلاَّت، وكلُّ تعليل نراه تقديرا وتدبيراً، وبين التَّدبير والتَّقدير علاقة طرديّة في الأداء اللّغوي، والأداء اللّغوي إعداد وإرسال، يراعى في الإعداد حسن التَّدبير، وفي الإرسال حسن التَّقدير، ونقف عند كلٍّ منهما بشيء من التَّفصيل وأوَّلهما التَّدبير.

تدبير في الإعداد:

إذا قلنا الإنسان كائن حيّ ناطق، سلَّمنا مسبقا بأنَّه مرسل، وإذا قلنا ذلك وقبلناه، ترتَّب عنه تساؤلات وأوَّلها سؤال عن الكيفية، وهنا نعود إلى التَّفكير في الجواب، والمفكِّر هنا هو الحاضر عن الغائب، ونقوم بعملية نفسيَّة إسقاطيَّة نتصوَّر فيها المرسل، ونبدأ في التَّدبير بالتَّفكير، ونتوصَّل إلى أنَّ بين التَّفكير اللغوي الإنساني وتدبيره علاقة تكاملية، فلا تفكير بلا تدبير والعكس صحيح. والإعراب في اللّغة وضوح وتوضيح: وضوح في

الإرسال وتوضيح في ما يُرسَل، والمرسلات اللغويَّة شحنات صوتيَّة محملَّة بمعان وأفكار، أعدَّ لها المرسل عدَّتها قبل إرسالها لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾[8] وعاب البشير الإبراهيمي على بني جنسه ابتلاءهم بعقول تفكّر فتبطئ وتدبر فتخطئ[9] ومن النَّصين الإلهي والبشري، تظهر قيمة التَّدبير في التَّفكير، وإذا كان بين التَّدبير والتَّفكير علاقة تكامليّة في الإعداد، فإنَّ بينهما علاقة تلازميَّة في الموضوع، لأنَّ كل ما قلناه هو من أجل أن تصيب الرِّسالة محلها؛ ولا يتأتَّى للمرسِلِ ذلك، إلاَّ إذا قدَّر المرسَلَ إليه حق قدره[10] وبما أنَّنا نبحث في اللّغة باللّغة، فإنَّنا نقف عند ظاهرة لغويَّة ينطبق فيها هذا التَّوجه بحسب ما نرى، وذلك في بيت شعري[11] يقول فيه صاحبه:

كم عمة لك يا جريرُ وخالة فدعاء، قد حلبت علي عِشاري

في هذا البيت إشكاليّة عند إعرابه، مردّها سوء التَّدبير عند التَّفكير في الإرسال، والإشكاليّة وقعت هنا، عندما قام المرسِل باختيار مكوِّنات إرساله إلى المتلقِّي؛ وقلنا بداية (الإعراب وضوح وتوضيح) وقلنا (التَّدبير في الإرسال والتَّقدير في الاستقبال) ونحن عندما نستقبل هذا الإرسال الصَّوتي، تتَّسع أمامنا دائرة التَّقدير لما يريده المرسِل من إرساله هنا؛ ومن إشكالية هذا البيت اشتكى الباحثون لما فيها من تعقيد شبيه باللغز، ويعود التَّعقيد إلى الوحدة الصَّوتيَّة الأولى في صدر البيت وهي (كم) هذه التَّركيبة الصَّوتيَّة المؤلَّفة من صامتين، المقامة على شكل واحد هو (فتح الأول، وسكون الثَّاني) تحمل معنى الاستفهام عن العدد المجهول، وتركيبة (كم) في العربيَّة كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار[12] وهي ملازمة لتشكيلة صوتيَّة واحدة وقيل فيها إنَّها مبنية. وهذه المعطيات تؤهِّلها لأن تكون متَّسعة الدَّائرة في الاستقبال، وهو ما يسمَّى بالتَّأويل النَّاجم عن اختلاف المواقف والآراء، لاختلاف المستويات الفكريَّة والمجالات التَّجريبيَّة[13] ومردُّ الاختلاف حرص كلّ من المرسل والمستقبل على تثبيت ما في رأيه على أساس خلفيات ذهنيَّة.

وفي إعراب هذا البيت ثلاثة تقديرات من ثلاثة تدابير، قالوا يجوز فيه الرَّفع والنَّصب والخفض. فإذا قدَّرت الاستفهام عن عدد تقول كم رجلا عندك فتنصب ما بعد (كم) على التَّمييز (كم عمةً لك). وإذا قدَّرت الخبر بالتَّكثير جررت تقول: (كم دينارٍ) وإن شئت نصبت[14] وترانا انتقلنا من تدبير المرسِل إلى تقدير المتلقِّي، وهنا تنهض إشكالية جديدة نسمِّيها التَّقدير نقف عندها.

تنازع التّقدير:

التَّقدير مفهوم يوحي بتحديد الشَّيء وتقييمه، من منظور معنوي غالبا، أو هو ميزان معنوي رفيع القيمة، وجاء في دلالة جذوره، أنَّ (القاف والدَّال والرَّاء أصل صحيح يدلُّ على مبلغ الشّيء وكنهه ونهايته، فالقدر مبلغ كلّ شيء)[15] ؛ ثلاثة معان لجذور الصِّيغة هنا، وهي المبلغ والكنه والنهاية. ومن جميعها يفهم ما قلناه وهو الميزان المعنوي الرَّفيع.

ومن معاني هذه الصِّيغة أيضًا، القدر والقضاء، ومنها قدّر الإله كذا تقديرا[16] وجاءت صيغة التَّقدير في التَّنزيل على هذا المعنى وذلك في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ تَقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ ﴾[17] ويؤكِّد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[18] أي ما عظَّموا الله حق عظمته[19] ويستقر رأينا من جميع ما سبق، على أنَّ مفهوم التَّقدير هو تحديد القيمة؛ من فحوى ما سبق من النّصوص، ويبقى جانب لافت للنَّظر وهو مجال الاصطلاح والاستعمال.

الاستعمال هو ما قال به أهل الاختصاص، وهم هنا اللّغويون الذين قعَّدوا للغة في مختلف مستوياتها، ويتَّسع مجال التَّقدير في المستوى الثَّالث التَّركيبي عند النّحاة، مع أنَّ في التَّعامل مع مستوى التَّركيب خلطا وتداخلا، فما يقال فيه نحو هو في حقيقة التَّعامل معه إعراب، وبين النَّحو والإعراب تفاوت واختلاف عند النَّظر في مفهوم ووظيفة كل منهما. وأقلّ ما يتَّصف به كل واحد، أنَّ النَّحو تأمُّل وتفكير، والإعراب تقدير وتطبيق، ولما كان النَّحو تفكيرا كان الإعراب تقديرا؛ والإعراب أصوات عاملات في توجيه تشكيلات المباني الإفراديَّة والتَّركيبيَّة. ويطلق

المحدثون على النَّظر إلى القاعدة النَّحويّة والتَّعامل معها داخل التَّركيب عبارة (التَّحليل النَّحوي) دون تحديد دقيق لأبعاده، فأنت في نظرهم عندما تحلِّل العبارة نحويّا، تفرِّق العناصر اللَّفظية الدلاليَّة والتَّشكيليَّة المكوِّنة للتَّركيب بعضها عن بعض، معتمدا على أدلَّة المقام والمقال، وظواهر الصَّوت والصورة والتَّكوين، وبذلك يتسنَّى لك أن تراقب تلك العناصر بإمعان في إطار السِّياق المحيط بها، فتعين نمطها ونسقها وخصائصها ووظائفها وما بينها من تلاحم وعلاقات، وتبادل للمعاني الإعرابيَّة والصَّرفيَّة خاصَّة والنَّحويَّة عامَّة، وما فيها من حضور أو غيابٍ وتبدلٍ في: اللّفظ والصّيغة والدّلالة والوظيفة والرّتبة[20] ويكفينا أن نتساءل هنا عن مدى تعاملنا مع معطيات هذا النَّص عند التَّحليل.

وإذا قلنا (التَّحليل) وجب التَّفكير في مقابل التَّحليل وهو التَّركيب؛ ولا تحليل بلا تركيب، وإلاَّ كان عملنا توزيعا وتشتيتا، وكل محلِّل لا يستطيع إعادة البناء المحلَّل يتَّصف عمله بالتَّوزيع والتَّشتيت؛ وتبقى إمكانية التَّقدير قائمة لأنَّ المقدِّر يصف، ووصفه معنوي فكري عقلي. وجاءت في النَّص السَّابق صيغتان لافتتان للنَّظر هما: (الأدلَّة النَّحوية، والمعاني الإعرابيَّة) فكان في النَّحو دلالة وفي الإعراب معان، وبين المعنى والدّلالة فروق يجب أن تراعى، وأن تخضع لقواعد وقوانين تكون أكثر ترجيحا إن لم تكن أصدق تعبيرا، وهذه النَّظرة تسلمنا إلى ما يترتَّب عن تنازع التَّقدير من تنازع في التَّقعيد.

علامات التَّقدير:

لقد أوضحنا مفهوم التَّقدير ووظيفته وغايته فيما سبق قدر الإمكان، ونتابع الحديث فيه ومعه في مختلف المستويات اللغويّة وأوَّلها الصَّوتي؛ مما يظهر أنَّ معظم مظاهر التَّقدير وظواهره تعود إلى توجيهات الأصوات بقسميها: الصَّوائت والصَّوامت. والأولى أكثر توجيها وتوظيفا، ونعني بها علامات الإعراب. وإنَّ سيبويه تحدّث عن مجاري الكلام الثَّمانية، ونسب تلك المجاري إلى حروف الإعراب[21] وسمَّاها بها وسمَّى اللّغويون من بعده تلك العلامات الملحقة بالحروف علامات إعراب،

وجعلوا الإعراب هو تغيير العلامة التي في آخر اللّفظ بحسب العوامل الدّاخلة عليه لفظًا أو تقديراً، وبحسب ما يقتضيه كل عامل[22] والعوامل أنواع منها اللّفظيّة والمعنويّة[23] وذهب قوم إلى أنّ الإعراب عبارة عن الحركات[24] بقسميها القصيرة والطّويلة، وأنّه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه[25] والبناء أشكال وتشكيلات.

وفي توظيف الحركات حقّ توظيفها اختلف المعرِبون، ومردُّ اختلافهم هو تقدير مقاصد الأداء الصّوتي فيما يعرب؛ ويعود ذلك الاختلاف، إلى تفاوت خلفيّات المعربين العلميّة والعمليّة، وإلى مستوى فهمهم لدلالات الأداء الصّوتي المسموع والمرسوم؛ وتتّفق الرِّوايات على أنّ أسباب نشأة الدِّراسة اللّغويّة العربيّة تعود إلى اختلاف العرب في فهم المنطوق الصّوتي، ذلك الصّوت الحامل لدلالات مختلف جوانب الحياة ومظاهرها. وفي ظلّ اختلاف النّطق والنّاطقين، نشأت القواعد اللّغويّة لتنظيم علاقة النّطق بالمعنى والدّلالة، وأكبر القواعد الأصليّة قاعدة الإفادة، أي قاعدة أمْنِ اللّبس وهي التي تقول الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة[26] وتسمّى القصد أيضا؛ ثم ظهر ما سمي نحوا أو إعرابا، وانقسم إلى تقسيمات عدّة منها: اللّفظي والمحلي والمحكي والتّقديري، وجميعها توجيهات صوتيّة لتوليد مستجدّات صوتيّة؛ وجميع الأقسام والانقسامات تقديرات.

وحديث التّقدير عندنا ومجالاته غير ما قيل فيه، فقد جعلوا التّقدير في مقابل التّضمين، وقالوا فيهما: (التّضمين يراد به أنّه في المعنى المتضمن، على وجه لا يصح إظهاره معه، والتّقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه، سواء اتّفق الإعراب أم اختلف)[27] واختصّ مفهوم التّقدير بوظائف الصّوائت الطّويلة في مواضع خاصّة من المباني الخاصّة[28] حفظا لصحّة النطق وسلامة الأداء؛ وسميت تلك العملية تقعيداً فيها نزاع وتنازع صوتي أينما وجد الصّوت. وما يلفت الانتباه في مجمل ما سبق من حديث النّصوص، أنّ مفهوم التّقدير فيها ومجاله غير واضح، ففي الإعراب التّقديري يذهبون إلى أنّ التّقدير هو تقدير

حركات، حيث يقدِّرون الصَّائت القصير في موضع الصَّائت الطَّويل، يقدِّرون (الضمة، على الألف أو الياء أو الواو) وما يقال في الضمة يقال في غيرها؛ ولكن ما يفهم من خلفيات التَّعبير، أنَّ التَّقدير نوعان واحد يقدر فيه صائت في موضع صائت، نيابة واستبدالاً، وذلك في إعراب المنقوص الذي تقدر عليه جميع العلامات، ويقولون في إعراب جاء مصطفى (مصطفى فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف المقصورة منع من ظهورها التعذر) وكان التقدير هنا للصائت الغائب، ومثله (أخي) في حالة الرَّفع والنَّصب والجر؛ وهناك تقدير يعود للعامل أو العلَّة، الذي يتطلَّب علامة صوتيَّة دون غيرها، وهذا هو التَّقدير التَّوجيهي المقصود عندنا. ونخلص إلى أنَّ التقدير نوعان تقدير نحو وتقدير إعراب، ونقف عند كلّ منهما بشيء من التَّفصيل في آخر هذا العمل، وهو تقدير يتغيَّر فيه شكل البناء تبعا لافتراض عامل التَّقعيد بالتَّقدير.

مواقع التَّقدير:

اللّغة مستويات أوَّلها الأصوات وآخرها التَّراكيب وبينهما المفردات، ولكلِّ مستوى من حيث التَّقعيد ثلاثة احتمالات؛ منها المنساق المطاوع المساير لمبادئ التَّقعيد وهو الغالب، ومنها النَّافر المستعصي عن التَّقعيد، المتجمِّد في مثل (استحوذ واستنوق)، ومنها ما يرفض صائتا من الصَّوامت ولا يتعامل معه كصيغ ما لا ينصرف من الذَّوات ممَّا يعدُّ شاذًّا؛ ومن المباني ما هو متردِّد بين الحالين؛ وذلك الذي يجاري القاعدة هنا ويخالفها هناك.

ونعود إلى عقد المقارنة بين الصَّوت المنطوق والنَّاطق به ونقول من جديد، اللغة كالنَّاس منها المسالم المطاوع، والمستعصي المتعنِّت، وما بين الحالين، ونحن لا نريد هنا الوقوف عند وصف الظَّواهر وإن كان ذاك مطلوبا، بقدر ما نبتغي التَّحليل والتَّعليل بعد العرض والتَّوصيف للمتنازعات.

إنَّ أقوال اللّغويين في التّنازع مشهورة، وإن كانت غير دقيقة، وممّا يلاحظ عليها أنَّ حديث التّنازع عندهم يقترب من الاشتغال من بعض جوانبه، ففي حقيقة التّنازع يقولون: هو أن يتقدَّم فعلان متصرّفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرّف أو اسم يشبهه، ويتأخّر عنهما معمول غير سببي مرفوع وهو مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى[29] والنَّاظر إلى هذا التّعريف، لا ينتهي إلى حقيقة يطمئنّ إليها لكثرة ما فيه من المتشابهات. وفي الاشتغال يقولون: (إذا اشتغل فعل متأخّر بنصبه لمحلّ ضمير اسم متقدّم عن نصبه للفظ ذلك الاسم.. يجوز فيه وجهان)[30] وجواز الوجهين هو تنازع بين حالين، وهذا ما جعلنا نقول بأنَّ بين التّنازع والاشتغال تقاربا، وإن كان بينهما افتراق فذاك أيضاً صورة من صور التّنازع ووجوهه. ومن جميع ما سبق، يظهر أنَّ التنازع اللّغوي هو اختلاف بين حالين وظاهرتين وموقفين، وينقسم ذلك إلى قسمين أحدهما اختلاف عنادٍ وتعنّتٍ، فيه اعترافٌ بوجود القاعدة وتنكّر لتطبيقها وله أمثلة قدَّمنا بعضها وسماه اللغويون شاذا. وثانيهما اختلاف موقف ورأي، ووصفوه بذي الوجهين، ولكلٍّ منهما توجيه وتعليل صوتي والأمثلة على ذلك كثيرة[31] وسيتَّضح أمرها أكثر في حديث تنازع المكوِّنات في المستويات.

تنازع التّكوين:

اللّغة مستويات، ولكلّ مستوى مكوِّناته العاملة في بنائه وتركيبه، وأوَّل المكوِّنات هي الأصوات بقسميها الصَّوائت والصَّوامت، ولو أنَّ الصَّوائت لا يمكن التَّعامل معها إلاَّ مع الصَّوامت، فإنَّ الصَّوامت يستحيل ظهورها بدون صوائت، حتىَّ شبَّهوا علاقة الصَّامت بالصَّائت بأنَّها كعلاقة الروح بالجسد، فالصَّامت جسم روحه الصَّائت؛ وكان ابن رشيق قال في علاقة اللَّفظ بالمعنى (اللَّفظ جسم روحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الرّوح بالجسم يضعف بضعفه ويقوى بقوته)[32] ويظهر ممّا سبق، أنَّ المسار اللغوي يسير في خطين متوازيين مزدوجي النَّظرة والرَّوافد والتَّوجيه؛ الصَّامت مع الصَّائت، واللَّفظ مع المعنى، ونعود إلى

الصّوائت. وإنَّ قولنا بالازدواجيَّة في اللّغة ليس جديدا في طرحه، وإنَّما قد تكون الجدَّة في كيفيَّة الطَّرح والمبتغى منه، وللكيفيّات والوسائل والتّقنيات أثر قوي في توجيه الأعمال وتحديد الغايات؛ وما سقنا هذه الآراء هنا، إلاَّ لنعلم أنَّ في كلِّ مبنى تنازعا شكليًّا أو دلاليًّا أو فيهما معاً، وفي الجميع تنازع بين أنواع العلل والعوامل، وسنعرض لاحقا لإضاءة بعض الجوانب ممَّا ذكرناه.

تنازع التَّشكيل:

أشرنا من قبل إلى أنَّ اللّغة مستويات، وأنَّ في كلِّ مستوى تنازعا؛ والتَّنازع غالبا ما يكمن في المكوِّنات، لأنَّ معظمها عناصر صغرى طيعة قابلة للتَّغيير والتَّنويع، ويعدُّ استبدال صائت بغيره أقل إلفاتا للنَّظر من استبدال مبنى إفراديٍّ أو تركيبيٍّ بآخر؛ وفي الوقت ذاته، هو أعظم أثراً من غيره. ومن هنا، كان التَّنازع في الصَّوائت أوضح ظهورا وأكثر أثرا وتأثيرا من غيرها.

وإذا شبَّهنا الصَّائت بروح الصَّامت، كان التَّغيير في الروح أخطر من التَّغيير في الجسم، وإذا كان التَّغيير ناتجا عن توجيه صوتي كان مرجعه فكريًّا، وتقوم أمامنا من جديد، إشكالية الأسبقية والتَّرتيب في علاقة الفكر باللغة، وهو ما وقفنا عنده من قبل وأوضحنا رأينا فيه وموقفنا منه، وإن عدنا بالإشارة إليه فذلك ابتغاء الرَّبط بين المواضع والموضوعات والمستويات.

في التَّنازع الموقعي:

الحياة مواقع، وكلُّ موجود يدافع عن موقعه في حدود ما يسمح به العرف والشَّرع والأخلاق، والمواقع في اللغة هي مستوياتها، ولكلِّ مستوى مدافعون عنه بقواعد وقوانين وطامعون فيه بظروف وحالات؛ والكلّ يدَّعي الحق، وفي هذا الموقع من هذا البحث نحاول استخلاص ما عرضناه وقدمناه من حديث التَّنازع. إنَّ المواقع ثلاثة بداية ووسط ونهاية، في مستويات ثلاثة مفردات وتراكيب وأساليب، وفي كلِّ موقع صوت وتوجيه صوتي، وما ظهر لنا من جميع ما سقناه وتعاملنا معه أنَّ كلَّ مستوى

يصب فيما يليه، ولما كان الصَّوت أوَّل مستوى فهو أوَّل موجِّه لغيره، وهو ما قلنا به من قبل وقدمناه؛ وما نأتي إليه هنا، هو تثبيت القديم بأمثلة جديدة في مجال أوسع، وظهر لنا أنَّ أوسع مجال للتَّمثيل بالتَّقدير هو (البسملة) وذلك لكثرة ما فيها من التَّقديرات بلغت سبعا وعشرين مسألة[33] وقد دارت هذه التَّقديرات في مجملها حول (بسم الله) باعتبار أنَّ هذه التَّركيبة هي البسملة. وتوجد في تراثنا العربي آثار اهتمت بإعراب القرآن، وكانت في مجملها تنطلق من البسملة (بسم الله) وتقف عندها[34] وتفصِّل القول فيها، أمَّا التَّركيبة الثَّانية (الرَّحمن الرَّحيم) فكانت تنال من التَّفسير أكثر ممَّا تناله من الإعراب، ونقف نحن عند ما فيه تحوُّلات وتقديرات، وهو التَّركيب الثَّاني من البسملة (الرَّحمن الرَّحيم).

البسملة فاتحة كلِّ سورة من سور القرآن الكريم مفرداتها أربعة، وصوامتها تسعة عشر، وصوائتها قسمان فتح وكسر، ولا ضم في أصل نطقها، والسكون موجود يقوم بوظيفة الصَّوت المتميِّز المزيل للرَّتابة؛ وهل هي آية من آي القرآن اختلاف بين المفسِّرين، وفي إعرابها تنازع ووجهات نظر بين الاحتمال والاستعمال، ونعرض صورها المحتملة ثم نقف عند ما تنازعت فيه الصَّوائت المواقع مع التَّقدير فيها والتَّوجيه الصَّوتي لها.

تنازع التَّوجيه:

إنَّ ما قلناه في البسملة ليس جديدا؛ وإنَّما هو تذكير بالمتَّفق عليه، لننطلق منه إلى مناقشة المختلف فيه؛ ومن المعلوم أنَّ التَّنازع هو اختلاف حول موضوع متنازع عليه؛ وهي هنا مواقع صوتيَّة في مبان إفراديَّة أو تركيبيَّة وكلٌّ تركيب أصله إفراد؛ ومن هنا يكون كلّ تنازع حول مواقع في التَّركيب هو تنازع حول مواقع في الإفراد، والبسملة بمكوِّناتها وتراكيبها يتمثَّل فيها ما قلناه بما تحتوي عليه من حقائق واحتمالات في مختلف صورها وتصوراتها.

الصّور المحتملة لتراكيب البسملة:

التّجانس الصّوتي:

1- بسم الله الرحمنِ الرحيمِ (تتابع الكسر في الميم والنون).

2- بسم الله الرحمنَ الرحيمَ (تتابع الفتح في الميم والنون).

3- بسم الله الرحمنُ الرحيمُ (تتابع الضم في الميم والنون).

التّمايز الصّوتي

4- بسم الله الرحمنِ الرحيمَ (بكسر النون وفتح الميم).

5- بسم الله الرحمنِ الرحيمُ (بكسر النون وضم الميم).

6- بسم الله الرحمنُ الرحيمَ (بضم النون وكسر الميم).

7- بسم الله الرحمنَ الرحيمُ (بفتح النون وضم الميم).

8- بسم الله الرحمنَ الرحيمِ (بفتح النون وكسر الميم).

9- بسم الله الرحمنُ الرحيمِ (بضم النون وكسر الميم).

نظرة في التّوجيه:

البسملة تركيبة لغويّة صوتيّة مؤلّفة من أربع مفردات، الأولى والثّانية (بسم الله) هكذا جاءت صورتها الخطية في المصحف الشّريف الباء متّصلة مع السّين[35] والثّالثة والرّابعة (الرّحمان الرّحيم) وجاءت هكذا أيضا. وفي إعراب الشق الثّاني منها جوازات واختلافات، تنازعت فيها الصّوائت المواقع ووصل الاختلاف في إعراب (الرّحمن الرّحيم) سبعة وجوه ممّا جعلها مثالا للتّنازع الصّوتي.

توصّلنا إلى تحديد تسعة أمثلة محتملة للبسملة وذلك من النّاحية النّظرية الحسابيّة، وانقسمت التّراكيب فيها إلى قسمين كبيرين، الأوّل (بسم الله) وهو البسملة ولا اختلاف في كتابته ولا في قراءته وبالتّالي لا تنازع فيه؛ والقسم الثّاني (الرّحمن الرّحيم) وهو مثال على التّنازع الصّوتي الموجّه للتّشكيلات النطقيّة لمختلف الصّيغ الإفراديّة داخل مبان تركيبيّة. وقد انقسمت تراكيب البسملة إلى تشكيلتين صوتيتين، سمّينا القسم الأوّل منها المتلائمات، والثّاني المتمايزات. والأوّل منها هو ما حصل فيه تلاؤم الصّوائت وتتابعها في طواعية ولين؛ فقد تتابع الكسر

والضم والفتح في النون والميم من (الرَّحمن الرَّحيم)؛ ويعتبر هذا التَّركيب أصلاً، فهو نعت مكرور متتابع ولكن في التَّتابع وعدمه تنازعت الصَّوائت والآراء.

ولنقف أولاً عند أقسام النَّعت وتقسيماته، فهو من النَّظرة الإعرابيَّة قسمان حقيقي وسببي، ومن الوجهة الوظيفيَّة تقسيمات منها قسم يسمَّى النَّعت المقطوع؛ وقد ينقطع النَّعت عن كونه تابعا لما قبله في الإعراب إلى كونه خبرا لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لفعل محذوف[36] بشروط وضوابط أهمها أن يفعل ذلك بالنَّعت الذي يؤتى به لمجرَّد المدح أو الذَّم أو التَّرحم، وألاَّ يكون متمما لمعناه[37] وفي هذه الحالات جميعها لا وجود للسكون فيها، وذلك لأنَّ النَّعت وصف ذاتي لا يقبل السكون ويقبل التَّسكين، ومن جميع ما سبق من أمثلة البسملة يلاحظ غياب السكون ومن هذه النظرة، يكون التَّحول والتَّنازع في الصَّوائت. وكنا أشرنا من قبل إلى أنَّ صيغتي (الرَّحمن الرَّحيم) وصفان متتابعان نعت بعد نعت[38] وتكرار الوصف يقتضي تكرار علامته الصَّوتيَّة أصلاً، ولكنَّنا نقف عند وجود العلامة الأصليَّة متسائلين عن علَّة وجودها ومصدر الصَّوت المرسل منها؛ ففي قولنا (الرَّحمنِ الرَّحيمِ) بكسر النون في (الرَّحمن) والميم في (الرَّحيم) ظاهرة صوتيَّة موجهة؛ ويبقى البحث في من دعا إلى هذا التَّوجه منتظرا. فهل حصل لهما ذلك من أنَّهما وصف؟ وإذا قلنا بذلك أو قبلناه، قلنا الوصف ثابت في مقابل الحال المتغيِّر، ومعنى هذا أنَّ هاتين الصِّيغتين ثابتتان وهو احتمال، ولكن الاستعمال غير ذلك، وإذا تحوَّلتا أمكن أن تلحقا بالمتغيِّرات والحال منها ولكنَّها لا تقبل ذلك، وأصبح الأمر مستعصيا في تحديد عامل الثَّبات والتَّحول.

ولعلَّ من أهمِّ القضايا التي تبرز هنا هي ما قاله العرب عن وظيفة الصَّوائت العربيَّة من أنَّ (الضمَّة علم الإسناد والكسر علم الإضافة والفتح ما ليس منهما)[39] ولا وجود للضمّ في البسملة ومعنى هذا أنَّها خالية من الإسناد مع ما لها من أهمية وقيمة، يكفي أنَّها مفاتيح جميع السور، وإذا كان المفتاح غير مسند ولا مسند إليه فكيف نتصوَّر

وظيفته. وقد تكون هذه النَّظرة هي التي دعت إلى توجيه صوتي جديد لمكوِّنات البسملة، على أساس تقديرات جديدة، ولا ننساق مع هذا التَّوجه قبل أن نسأل هل يجوز التَّحويل في صيغ القرآن الكريم، وقد يكون ذلك مقبولا إذا توافرت المسوِّغات، وقالوا في إعراب الرحيم (نعت أيضا وجمعه رحماء، وهذه لغة الحجاز وبني سعد وقيس وربيعة، وبنو تميم يقولون رحيمٌ)[40] ويكون المسوِّغ هنا تداخل الأداء.

وإذا كانت صيغة (الرّحمنِ) نعتاً ثانياً وكانت عموم دلالتها الاستحسان، جاز أن تكون نعتا مقطوعا، والنَّعت المقطوع يجوز فيه عدّة وجوه وقد ذكرناها. ومن نظرة نحويَّة جاز في إعراب (الرَّحيم) عدَّة وجوه وقالوا فيها لك (أن تشمّ الكسر في الوقف وأن تسكّن، والإسكان في المكسور أجود، والإشمام في المضموم أكثر، ويجوز النّصب في الرّحمن الرّحيم، على المدح، والرّفع على إضمار مبتدأ، ويجوز خفض الأوّل ورفع الثّاني، ورفع أحدهما ونصب الآخر)[41] وبذلك أصبح في إعراب (الرّحمن الرّحيم) عدَّة حالات.

مسوِّغات التَّحويل:

جاء في النَّص السَّابق حديث وصفي عن إعراب صيغتي (الرّحمن الرّحيم) وكنّا قدّمنا تصوَّرنا لها في شكل احتمالات من قبل، ولنعد إلى النَّص نحلِّله ونحدِّد مكوِّناته وتوجّهاته، ثمّ نحاول تعليل ما جاء فيه وتعليله صوتيّا، وقد اشتمل هذا النَّص على خمسة تحوّلات هي:[42]

جدول الاحتمالات:

الرقم	أشكال التَّراكيب	تعليل الشَّكل في النَّص
01	النّصب في الصّيغتين: الرّحمنَ الرّحيمَ	على المدح (2)
02	الرّفع في الصّيغتين: الرّحمنُ الرّحيمُ	على إضمار المبتدأ (3)
03	خفض الأوّل ورفع الثّاني: الرّحمنِ الرّحيمُ	بدون تعليل (5)
04	رفع الأوّل ونصب الثّاني: الرّحمنُ الرّحيمَ	بدون تعليل (6)
05	نصب الأوّل ورفع الثّاني: الرّحمنَ الرّحيمُ	بدون تعليل (7)

مع تشكيلات التّركيب:

وفي هذه الصّور تظهر عدّة حالات واحتمالات، أهمها غياب أربع صور من المحتملات المنطوقة من النّص وهي الصّيغ (9،8،4،1) بحسب ترتيبها وترقيمها[43] منها صيغتان معلّلتان منطوقتان مقبولتان عند النّحاة هما الأولى والسّابعة (7،1) تتابع الكسر في الأولى، وفتح الأوّل ورفع الثّاني في السّابعة، وصيغتان مهملتان غير مقبولتين نحويًّا هما (9،8) فتح الأوّل وكسر الثّاني في الثّامنة، وضمّ الأوّل وكسر الثّاني في التّاسعة.

ومن وجهة نظر صوتيّة لا مانع من مجيء هذين التّركيبين على ما هما عليه، فالأوّل منهما (8) أوّل الصّيغتين فيه مفتوح وثانيهما مكسور والانتقال من الفتح إلى الكسر سهل؛ معتاد في صورة الإمالة في مثل (عالم) وفي صيغة (فَعِلَ) بكسر العين؛ أمّا التّركيب الثّاني (9) المضموم الأوّل المكسور الثّاني، فهو من أسهل الانتقالات كبناء الفعل الماضي الثّلاثي للمجهول والصّعوبة في عكسه، وهو الذي يتمّ فيه (الانتقال من المكسور إلى المضموم)(5) ومع ذلك قبله النّحاة مع تنبيه سيبويه عليه بأنّه ليس في الكلام حرف أوّله مكسور والثّاني مضموم[44] والعلّة الصّوتيّة في ذلك أنّ الانتقال من الضّم إلى الكسر نزول وعكسه صعود، والنّزول أسهل وأريح.

ومن هذه الوقفة القصيرة والنّظرة السّريعة، يظهر أنّ اللغويين لم يطبّقوا جميع التّوجيهات الصّوتيّة في التّحولات الإفراديّة والتّركيبية وما حصل هنا، أنّ النحاة نظروا للقواعد اللّغويّة من وجهة نظر تقديريّة بعلل وعوامل مسبقة، ثم حاولوا جرّ الصّوت إلى تصوّرهم وكانت العمليّة رجعيّة بإخضاع اللاّحق إلى السّابق؛ فهم يقدّرون الموقف مسبقاً ويسقطون عليه الصّوت المعبّر عليه من وجهة نظرهم، مع اختلاف بينهم في ما يقدرونه؛ ونجم عن اختلاف التّقدير سبع صور مقبولة للبسملة عدُّوها فرعيّة وعامّة القرّاء لا يقرّون من هذه الصّور إلاّ بواحدة وهي تتابع الكسرات.

خلفيّات التّقدير:

تحدّثنا عن التّقدير وأوضحناه في ما سبق، وهنا نعود إليه من وجهة نظر غير التي سبقت، وهي علل التّقدير واختلافات الصور في المقبول والمرفوض؛ فقد وظّف اللّغويّون في الصّور المقبولة العلل والعوامل توظيفا مبالغا فيه، ممّا جعل بعضهم ينفر منه ويدعو إلى إلغاء بعضه[45] ومثال ذلك تتابع الكسر في صيغتي (الرحمنِ الرحيمِ) قالوا نعتا مكرورا لاسم الجلالة، وفي تتابع الضّم قطعوا بين الصّفة والموصوف وقدّروا مبتدأ محذوفا، وتحوّل التّركيب من وصف إلى مسند موصوف (خبر) لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وفي تتابع الفتح قطعوا كذلك وقدّروا (هنا فعلا محذوفا) تقديره (أعني) وتحوّل التّركيب من وصف أو خبر إلى مفعول موصوف.

هذا في التّتابع، وفي اختلاف الصّوائت وهي ستّ صور، اختلاف أيضا أساسه التّقدير في التّحويل؛ وجاءت صيغة (الرّحمن) مكسورة في موضعين، وما بعدها مفتوح أو مضموم وفي الحالين مقبولان، وجاءت صيغة (الرحمن) مضمومة في موضعين (6 و9) وهنا وقع الاختلاف، حيث جاء التّركيب السّادس مقبولا، والتّاسع مرفوضا لعلّة غير صوتيّة؛ كما جاءت هذه الصّيغة مفتوحة في موضعين هما (7و8) وجاءت مقبولة في السّابعة ومرفوضة في التّاسعة، ومن هذا العرض المختصر الوجيز يظهر أنّ اللّغويين لم يلتزموا بما اخترعوه من قوانين وضوابط للّغة العربيّة، ومن هنا يظهر أنّ التّراكيب الستّة منها تركيبان مقبولان مع اختلافهما، والأربعة الباقية نصفها مقبول، ونصفها مرفوض لعلل غير صوتيّة؛ وأوضحنا رأينا فيه من قبل.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) شرح المعلّقات الكبير، بولس سلامة، ص131، مط، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، ط 1، 1969م، والبيت لعمرو بن كلثوم، وفي شرح المعلقات السّبع، أحمد الزوزني، مط، دار الآفاق، ط1، 1978م. البيت غير موجود.

(2) سورة محمد عليه السلام، الآية 38، وسورة التوبة الآية 39.
(3) سورة الأنعام، الآية 6.
(4) لسان العرب، جمال الدّين محمّد أبو الفضل بن مكرم بن منظور، مط، صادر بيروت لبنان: ج13، ص333 باختصار.
(5) معجم الشّامل في علوم اللغة العربيّة، محمد سعيد إسبر وبلال جنيدي، مكتبة الكليات الأزهرية، 1985م: ص358. وينظر الأشباه والنّظائر في النّحو، جلال الدّين السّيوطي، ج1، ص181، و189، و258.
(6) أشهر هذه المثلّثات، مثلث محمد بن المستنير المدعو قطرب، (ت 209هج). ونيل الأرب في مثلّثات العرب، للشّيخ حسن قويدر، (ت 1263هج). ينظر نيل الأرب في مثلّثات العرب، حسن قويدر، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ط1، 1301هج. ومثلّثات قطرب، محمد بن المستنير، تح، ودراسة ألسنيّة، رضا السويسي، مط، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط1، 1978م.
(7) ينظر تفصيل إعراب البسملة في إعراب القرآن، أبي جعفر النّحاس، ج1، ص116. وسنعود إليها في تطبيقات هذا البحث.
(8) سورة المدثر، الآية 18.
(9) حقوق الجيل النّاشئ علينا، محمد البشير الإبراهيمي، مقال بمجلّة عيون البصائر، ص138، ، مط، دار المعارف، مصر، ط1، 1963م.
(10) وردت هذه الفكرة أكثر توضيحا في، في الجمل في المباحث الصّوتيّة من الآثار العربيّة، مكي درار، ص139 وما بعدها، دار الأديب، السّانية، وهران.
(11) ورد هذا البيت في لسان العرب، ج 12، ص 528. دون ذكر قائله.
(12) قطر النّدى وبلّ الصّدى، ابن هشام الأنصاري، ص261.
(13) الجمل في المباحث الصّوتيّة من الآثار العربيّة، مكي درار، ص141.
(14) ينظر تفصيل هذا في، لسان العرب، ج12، ص528، باختصار.
(15)معجم مقاييس اللّغة، أحمد أبو الحسن بن فارس بن زكريا، تح، عبد السّلام محمّد هارون، مط، دار الفكر، بيروت لبنان، ط19: ج5، ص62.
(16) لسان العرب، ابن منظور، ج5، ص74. وينظر، من قضايا اللّغة والنّحو، علي النجدي ناصف، ص82، 83، مكتبة نهضة النّصر بالفجالة، ط1، 1957م.
(17) سورة الأنعام، الآية 96. وسورة يس، الآية 38.
(18) سورة الأنعام، الآية 91.
(19) معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، ج5، ص63.

(20) التّحليل النّحوي، أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة، ص15، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر والتوزيع، ط1، 2002م.

(21) الكتاب، سيبويه، عمرو أبو بشر بن عثمان بن قنبر، تح، إميل بديع يعقوب، مط، دار الكتب العلميّة بيروت لبنان، ط1، 1999م. ج1، ص13.

(22) معجم الشّامل في علوم اللّغة العربيّة ومصطلحاتها، محمد سعيد إسبر وبلال جنيدي، ص139. بتصرف.

(23) ينظر تفصيل القول في العوامل في، الرّد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، ص24، تح، شوقي ضيف، مط، دار المعارف ط 03، 1988م. و الأشباه والنّظائر في النّحو، جلال الدّين السّيوطي، ج1، ص293.

(24) جلال الدّين السّيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، ج 1، ص 101.

(25) الإيضاح في علل النَّحو، أبو القاسم الزّجاجي، تح، مازن مبارك، مط، دار النَّفائس، بيروت لبنان، ط4، 1982م: ص 72، وينظر الأشباه والنَّظائر في النّحو، جلال الدين السيوطي، ج1، ص109، راجع وقدّم له، فايز ترحيني، مط، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م. وينظر، قضايا لسانيّة وحضاريّة، منذر عياشي، ص108، 109، طلاس، ط1، 1991م.

(26)الأصول دراسة إبستمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب، تمّام حسّان، الهيئة المصريّة للكتاب، 1982م: ص131، والجزء الأخير من النّص منقول عن ابن السراج، ص73.

(27) الأشباه والنّظائر في النّحو، جلال الدّين السّيوطي، ج1، ص137.

(28) ينظر تفصيل ذلك في معجم الشّامل، ص140.

(29) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، جمال الدّين، بن هشام الأنصاري، ج2، ص186. دار الفكر، ط 6، 1974م.

(30) نفسه، ج2، ص158، وما بعدها باختصار.

(31) للاطّلاع على مزيد من الأمثلة التّطبيقيّة ينظر، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، جمال الدّين بن هشام الأنصاري، ص214، وينظر، في علم النّحو، أمين علي السيّد، ص297.

(32) العمدة في محاسن الشّعر وآدابه، الحسن بن رشيق القيرواني، ج1، ص131، تح، محمد عبد القادر أ حمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان، ط1، 2001م.

(33)الجامع لأحكام القرآن، محمد أبو عبد الله بن أحمد الأنصاري القرطبي، مط، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، 1952م: ج1، ص91.

(34) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن خالويه، ص23، تح، محمد إبراهيم سليم، مط، دار الهدى، الجزائر، ط 1، 1992م.

(35) ينظر تعليل هذا في، إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم، الحسن بن خالويه، ص24، تح، محمد إبراهيم سليم، مط، دار الهدى، الجزائر، ط1، 1992م. والجامع لأحكام القرآن، محمد بن محمد الأنصاري القرطبي، ج1، ص99.

(36) جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، ج3، ص228، مراجعة وتنقيح، محمد أسعد النادري، مط، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، ط 39، 2001م.

(37) نفسه، باختصار.

(38) ينظر تفصيل هذا في، إعراب القرآن، أحمد بن محمد النحاس، ج1، ص117، تح، زهير غازي زاهد، مط، العاني بغداد، ط 1، 1977م.

(39) في النَّحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 1964م: ص67.

(40) إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس، ج1، ص117، باختصار.

(41) نفسه، ج1، ص117و118.

(42) الأرقام الملحقة بتعليل الإعراب في الخانة الثّانية من الجدول، هي الدّالة على رتب هذه التّشكيلات في قسم المحتملات من المتماثلات والمتمايزات فيما سبق.

(43) الأرقام تحيل على ترتيب هذه الصّور في الصّفحة السّابقة لهذه.

(44) الكتاب، سيبويه، ج4، ص146.

(45) يتقدّم هؤلاء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرّد على النّحاة) وقد ذكرنا بعضا من مواقفه، ينظر ص 70 و130.